من جواز تعجيل فدية التاخير قبل دخول رمضان الثاني كما هو
سيبنه الشارح عليه قوله الاستمرار عذر كان استمر مسافرا او مريضا
او المراة حاملا او مرضعا الي قابل فلا يجب عليه بالتاخير بادام
العذر باقيا وان استمر سنين عباره بعضهم لان تاخير الادا بالعذر
جايز فتاخير القضا به اولي لان ذلك جايز في الادا بالعذر ففي القضا
بدا ولي ثم رو في كل قال الاعمار والية تظر لان الكلام فوق تاخير
القضا لا تاخير اخراج المد فليراجع ويتامل قوله للتاخير اي وان تعدد
وقوله لاصل الصوم اي فان تكلف وصام فلا فدية قوله ويتكرر المد
اي في التاخير بتكرر السنين ان تمكن في كل سنة ولم يصم وجوبي
اي اذا اخر القضا في كل سنة عمدا فان كان النسيان لم تلزمه كفارة فلو
اخر عمدا في بعضها ونسيانا في بعض السنين فلكل حكمه علي
المعتمد قوله ووجبت فدية التاخير ولا يجزي الصوم عن مد التاخير
وانتكرر الصوم لان المدليس بدلا عن الصوم قوله والكفارة اي
الفدية قال للعهد لان المراد الكفارة المذكورة هنا في الحامل والمرضع
ان خرج بالبنا للمفعول ولا يتعدد بتعدد الاولاد لانها بدل عن
الصوم بخلاف العقيقة لانها فداء عن كل واحد قوله دون بقية الخ
اي فلا يعطون بتلك الاوصاف غير الفقر والمسكنة ولا بنا في
انهم يعطون بالفقر والمسكنة وهذا اولي من اعتراض من قال فيراجع
قوله ولا يجب الجمع بينهما اي فيجوز بل هو الافضل قوله فانه لا يجوز
صرفه الي شخصين محله اذا كان المد لازما لشخص واحد اما اذا لزم
اكثر من شخص كان نابا وعليه صوم يوم واحد وخلف ولدين فانه
يجوز لكل واحد منهما ان يدفع واحبه لمن اراد من الفقرا والمساكين
قوله فلا ينتفع اي الواحد عنها قوله ولا يلزم منه اي من ايجاب
الله تعالي صرفه الفدية لواحد قوله نوجبه هنا اي نوجب اخراجه
لانها تستقر علي الفقير كما مر قوله الحنث الحديد المحرم ليمين تقيد
فلو اطلق الحنث لكان اولي سواء كان جايزا او واجبا او محرما كان
حلف لا يفعل الدار او ليصلين الظهر اول الشهر فان حنثه بذلك
حرام ومع ذلك يجوز تقديم الكفارة اذا اراد الحنث بالشرب ومع
فالجامع بين ما هنا وما في الحنث حرمة السبب فهنا يجوز به
التعجيل

التعجيل للفدية ويحرم تاخير القضا وفي اليمين يجوز تعجيل الكفارة مع
حرمة الحنث بشرب الخمر مثلا قوله وليس لهم اي للهرم والزمن
ومن اشتدت مشقة الصوم عليه قوله تعجيل فدية يومين فاكثر فدية
يوم غير الذي هو فيه قوله فانه جايز اي تعجيل فدية اليوم الذي هو
فيه جايز ولو في اول الليلة بل هو مندوب قال وهو موافق لكلام
الشارح خلافا لما في قوله في بعض حواشيه ولا يجوز تعجيل فدية يوم قبل طلوع
فجره فتامل قوله وان تعدي بسببه كان فعل ما نشا عنه المرض قوله
طويلا خرج القصير فلا يبيح الفطر بما خرج الحرام فلا يبيح الفطر
قوله بنية الترخص شرط في جواز الفطر قوله ولا بد في فطر المريض
لا يحرر مرجوعي وانما قال ذلك لان ما بعده وهو قوله فان خاف الخ
هو عين ما يبيح التيمم فاي حالة يجوز فيها الفطر كذا بخط بعض الافاضل
والحاصل ان اذا كان معنى قوله ولا بد في فطر المريض الخ انه لا بد
في جواز فطره من مشقة تبيح التيمم فان في قوله بعد ذلك فان خاف
الي قوله وجب عليه الفطر الا ذلك لم يتضح لنا حالة يجوز فيها الفطر
له ويلزم عليه وقوع التكرار في كلام الشارح فليتامل وعبارة المنهج وشم
ويباح تركه بنية الترخص لمرض يضر معه صوم ضرر يبيح التيمم وان
طرا علي الصوم ه وقد علمت ان المسافر يباح له الفطر مطلقا لان طول
السفر وهو صايم قل يفطر حتي لو شك هل سافر قبل الفجر او بعده لم يبح
الفطر بخلاف ما اذا طرا المرض وهو صايم فانه يجوز له الفطر قال م ر في
شم وبحث السبكي وغيره تعميد الفطر به اي بالسفر المذكور بمن يدوما اقامة
يقضي فيها بخلاف مديم السفر ابدا الان في جواز الفطر له تغيير حقيقة
الوجوب بخلاف القصر وهو ظاهر وان نازع فيه الزركشي ومثله فيما
يظهر كما بحثه الاذرعي ما لو كان المسافر يطيق الصوم وغلب علي ظنه
انه لا يعيش اي يغلب علي ظنه موته عقب العيد فيجب عليه الصوم
ان كان قادرا الي ان يقضيه لمرض يخصوص او غيره اه بالحرف فقول ق ل
او دام السفر ولم يزع اقامة يقضي فيها ه من قوله مطلقا اي مستمرا
ليلا ونهارا قوله بما بنا للمفعول قوله وقت الشروع اي وقت صحة
النية ق ل وعبارة الروض قبيل الفجر قوله حكم المريض اي في جواز
الفطر او وجوبه وكذا في عدم وجوب امساك بقية اليوم كما يوخذ